Mission Permanente du Liban
auprès de l'Office des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Genève

بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

N/Ref. 15/1/27/5 – 110/2021.

La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme, et en référence à la lettre de l'experte indépendante chargée de promouvoir l'exercice par les personnes âgés de tous les droits de l'homme, en date du 20 janvier 2021, a l'honneur de lui faire parvenir ci-joint la réponse communiquée par le Ministère libanais des affaires sociales, contenant des réponses sur le questionnaire concernant: «l'âgisme et la discrimination fondée sur l'âge».

La Mission Permanente du Liban saisit cette occasion pour renouveler au Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme, les assurances de sa très haute considération.

Genève, le 18 mai 2021.

MISSION PERMANENTE DU LIBAN * GENEVE *

Bureau du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme
Palais des Nations
1211 Genève 10

58, rue de Moillebeau – CH 1209 Genève – Tél +41 22 791 85 85 – Fax +41 22 791 85 80 – email : lebanon@lebmissiongva.org

حقوق الإنسان

MS Rasoul 6/12/2021

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية
المدير العام
ص/١٧٨

وزارة الخارجية والمغتربين
= القلم =
06 APR 2021
الرقم ٤٠٤ إلى

جانب وزارة الخارجية والمغتربين
مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية

الموضوع: طلب معلومات حول حقوق الأشخاص المسنين.
المرجع: كتابكم رقم ٨/١٠٨ تاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ .

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبيّنين أعلاه،
وردّاً على الاسئلة المتضمّنة في كتاب الخبيرة المعنية بتعزيز حقوق الأشخاص المسنين في مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان،
نشير إلى أنّ الأسئلة المذكورة متخصصة ومتشعّبة ما يصعب معه فرز البيانات المتوفرة لدينا على أساس هذه الأسئلة حيث إنها متداخلة، كما نلفت النظر إلى صعوبة الاستحصال على بيانات كمية عموماً في لبنان في هذا المجال، وأنّ المعلومات المرفقة المتعلّقة بالناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، غير مصنّفة بالضرورة على أساس "العمر" فاقتضى لفت النظر لهذه الناحية.
وعليه، فإنّ البيانات النوعية المبيّنة حول أشكال الإساءة تجاه كبار السن في لبنان، استندنا فيها إلى الدراسة التي نفذتها وزارة الشؤون الاجتماعية في العام ٢٠١٧ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي أولى الدراسات النوعية في هذا المجال، وقد بني على نتائجها، لدى إعداد الاستراتيجية الوطنية لكبار السن التي ستطلقها وزارة الشؤون الاجتماعية قريباً بشكل رسمي، والمتضمنة فقرة خاصة تحليلية حول تداعيات انفجار مرفأ بيروت والأزمات الصحية والاقتصادية وأثرها على كبار السن في لبنان، ويفترض أن تشكّل هذه الاستراتيجية خط الاستجابة الأبرز لقضايا كبار السن وحقوقهم في لبنان، من حيث أنها تضع الإطار الموجّه للعمل على مختلف الإشكاليات المطروحة الخاصة بكبار السن في جميع القطاعات.
وفي غياب آلية دورية مستدامة لإعداد التقارير الوطنية التي تغطي كافة جوانب حقوق كبار السن، تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إعداد تقرير لبنان الوطني كل أربع سنوات، في إطار المراجعة الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وتعمل على جمع البيانات ذات الصلة في ظل الحاجة إلى إرساء آلية تضمن التدفق الدوري للمعلومات والبيانات الوطنية بما يسهّل إعداد هكذا تقرير وغيره من الاستبيانات المتخصصة.

أما بعد، وإننا إذ نرفق ربطاً عدداً من المعلومات المتوفرة لدينا بهذا الخصوص، وبالنظر إلى طبيعة الأسئلة المتضمنة في كتاب الخبيرة الدولية، نقترح أيضاً عرض المعاملة على رأي جانب وزارة العدل للرد على الأسئلة المرتبطة بالنطاق القانوني والعدلي، كما نقترح عرضها على جانب كل من وزارة الصحة العامة وإدارة الإحصاء المركزي لتغطية عدد من الجوانب بحسب العائدية والاختصاص.

للتفضّل بالاطلاع.

بيروت في ٦ نيسان ٢٠٢١
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
القاضي عبدالله أحمد

١٠٨ ٩ نيسان ٢٠٢١

بيروت - المتحف - تقاطع بدارو / فرن الشباك - مبنى وزارة الشؤون الاجتماعية - هاتف: ٠١/٦١٢٨٥٠-٠١/٦١١٢٤٦ - ٠١ فاكس: ٠١/٦١١٢٤٥
www.socialaffairs.gov.lb E-mail: mosan@terra.net.lb

معلومات حول حقوق الأشخاص المسنين

بالنسبة للمعلومات المتوفرة حول أنواع الإساءة تجاه كبار السن في لبنان:

- قامت جامعة الدول العربية في العام بتنفيذ المشروع العربي لصحة الأسرة في ٣ دول عربية ومنها لبنان، بهدف جمع معلومات وبيانات موثوقة وتحليلها وشملت الدراسة مقابلات فردية مع كبار السن. تجدر الإشارة إلى أن الإستبيان المعدّ لم يتم تصميمه خصيصاً للتركيز على قياس أنواع سوء المعاملة إلا أنه تم إعتماد أسئلة لتحديد أنماط الإساءة وشملت الإهمال وسوء المعاملة والعنف. وبالأرقام، بالنسبة لتوزيع الإساءة بحسب النوع والمصدر تجاه كبار السن، فقد تبين أن نسبة إهمال كبار السن في لبنان داخل المنزل هي ١.٨%، في حين بلغت نسبة سوء المعاملة داخل المنزل ١.٢%. أما بالنسبة لإهمال لكبار السن خارج المنزل فقد بلغت ٩.١%، أما سوء المعاملة ٨.٦% والعنف ٦.١%، أما بالنسبة لمصدر الإساءة تجاه كبار السن، فضمن أفراد العائلة، توزعت الأرقام بين ٢% للأولاد، ١.٣% للأحفاد، ١.٣% للشريك، ٠.٧% للصهر أو الكنة. أما بالنسبة لمصادر الإساءة خارج المنزل، فقد بلغت ٢.٢ % نسبة الجيران، ١.٤ % موظفو الحقل الصحي، ٢.١ % موظفو الدوائر الحكومية وآخرون بنسبة ٢.٢ %.

وفي الخلاصة، طرحت التوصية بشكل رئيسي الحاجة إلى إعداد بحوث أكثر تركيزاً على سوء معاملة كبار السن في لبنان، بغية تحديد نطاق المشكلة وحجمها وبالتالي إعداد برامج الوقاية والحماية للإستجابة الفعّالة.

- في العام ٢٠١٧، أعدت وزارة الشؤون الإجتماعية في لبنان، دراسة نوعية نموذجية بعنوان " الإساءة لكبار السن في لبنان - دعوة لإيجاد برامج وسياسات للمعالجة"، وقد هدفت إلى تقييم أنواع سوء معاملة كبار السن في لبنان وأشكالها ومرتكبيها، بالإضافة إلى مدى إمكانية الحصول على الخدمات المتوفرة لحماية كبار السن وتوفير الدعم والرعاية اللازمة لهم/هنّ، كما هدفت إلى الإضاءة على أوضاع الفئات السكانية المستضعفة والأكثر عرضة لسوء المعاملة وخاصة لدى النساء كبيرات السن وأخيراً أضاءت على دور العدالة والأطر القانونية وسبل التكيّف والإستجابة لهذه الظاهرة. تمّ إعداد هذه الدراسة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. تمّ تقدير أنّ نحو ٥-١٠% من كبار السن يتعرضون للإساءة، أما بالنسبة لأنواع السلوكيات المسيئة فقد أظهرت نتائج الدراسة الأنواع التالية: الإساءات الجسدية، الإهمال، الإساءة النفسية والمعنوية، الإساءة النفسية، الإساءة المالية. شكّلت هذه الدراسة خطوة على طريق تسليط الضوء على موضوع الإساءة ضد كبار السن، مع الإشارة إلى أن العينة كانت فقط في منطقة بيروت ولم تمثل آراء كبار السن في كل لبنان، لذلك لا بد من إستكمالها لا سيما أن كبير/ة السن ضحية العنف والإساءة هو/هي ضحية صامتة ومن المهم وضع خطط للوقاية والتدخل بهدف توفير الحماية اللازمة له/ها على مختلف الصعد.

العوامل التي فاقمت مشكلة التمييز والإساءة تجاه كبار السن خاصة في ظل جائحة كورونا :

إنعكست تداعيات الحجر المنزلي سلباً على العائلات في لبنان مع تزايد حالات العنف، في واقع لا يختلف كثيراً عن دول أخرى، وفق ما أعلنته الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وقد تحدثت عن هذه الظاهرة جهات رسمية وجمعيات أهلية في لبنان، بحيث كان الرابط الأساسي بين العنف والحجر المنزلي هو تواجد الضحية/الناجية بشكل دائم مع المعنّف في المنزل ما يعرضها أكثر للخطر، إضافة إلى الضغوط النفسية والاقتصادية. وفي أحدث أرقام لها، كشفت قوى الأمن الداخلي، من خلال عملية رصد أعداد المتّصلات على الخط الساخن ١٧٤٥ المخصّص للتبليغ عن شكاوى العنف الأسري، أنّ الأعداد ازدادت بشكل مقلق، فهي تلقّت ١٤٦٨ شكوى عام ٢٠٢٠، مقارنة مع ٧٤٧ عام ٢٠١٩. ما يعني أنّ الجائحة الصحية ضاعفت على أقل تقدير نسب العنف. وأوضحت أنّ ٦١% فقط من المعنّفات يلجأن إلى التبليغ عبر الرقم ١٧٤٥، ٨٨% منهن لبنانيات و١٦% من جنسيات مختلفة. علماً بأنّ هذه الإحصاءات لا تشمل الشكاوى والاتصالات الواردة إلى الجمعيات التي تعنى أيضاً بهذه القضايا، والتي أعلنت بدورها عن ارتفاع حالات العنف وإن بنسبة أقل، معتبرة أن وجود المعنّف في المنزل قد يحول دون تمكّن الضحية من الاتصال للتبليغ، ما قد يحول دون إمكانية تحديد عدد الحالات بشكل دقيق. إلا أن هذه المعلومات لم تصدر على أساس بيانات موثّقة على أساس العمر، بما يتيح الوقوف على أعداد كبار/ات السن ضحايا العنف/الإساءة في إطار الأسرة.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ الجهات الرسمية المعنية في لبنان حاولت تعزيز الإستجابة لحالات العنف الأسري خلال الجائحة. لا سيما من خلال الخط الساخن المشار إليه أعلاه، وتوفير التقنيات التكنولوجية للإستماع عن بعد للنساء المعنفات لإصدار قرارات حمايتهنّ (قضاة العجلة). كذلك، تستمر بعض مراكز الإيواء الأمن لا سيما المتعاقدة منها مع وزارة الشؤون الإجتماعية، بإستقبال النساء الناجيات من العنف مع إتخاذ كافة التدابير الوقائية خلال الجائحة.

كذلك أظهرت نتائج دراسة تمّ تنفيذها على هامش إعداد وزارة الشؤون الاجتماعية الاستراتيجية الوطنية الخاصة بكبار السن في لبنان، على عينة شملت ٥٨٠ شخصاً تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و٩٤ عاماً في مدينة بيروت إثر انفجار العاصمة الأليم، أنّ ٦٠ في المائة من المشاركين قد تضرّرت منازلهم جرّاء انفجار ٤ آب/أغسطس و١١ في المائة قد خسروا عملهم أو متاجرهم بسببه. كذلك أشارت الدراسة إلى أنّ الأزمات المتعدّدة لا سيما الإغلاق العام الذي فرضته جائحة كورونا ترتّبت عليها آثار اجتماعيّة واقتصاديّة واسعة النطاق على كبار السن. حيث عزز الحجر الذاتي الشعور بالوحدة، وغياب التواصل الاجتماعي. فعرقلت هذه العوامل تلبية كبار السن لاحتياجاتهم الأساسيّة وتأمين معيشتهم. ودفعت بأعداد كبيرة منهم نحو مزيد من الفقر، فضلاً عن التأثير الكبير في الصحة الذهنيّة والنفسيّة، وارتفاع مستويات الكآبة والقلق والخوف من الموت. فأظهرت نتائج الدراسة أنّ ٨٢ في المئة من كبار السن اضطروا إلى تأجيل زيارة الطبيب خلال عام ٢٠٢٠ و٤٣ في المائة إلى تأجيل إجراء الفحوصات بينما أجّل ٢٥ في المائة الخضوع لعمليّة جراحيّة. ونجم ٣٢ في المائة من التأجيل عن فيروس كورونا و٦٢ في المائة عن الأوضاع الماليّة الصعبة التي يمرّون بها. كذلك أشار ٥٧ في المائة من المشاركين إلى أنّهم يشعرون بالحزن واليأس و١٠ في المائة يفكّرون بإيذاء النفس. وأعرب ٦٥ في المئة من المشاركين عن غضبهم حيال التمييز القائم على أساس العمر خلال أزمة كورونا، بسبب ترشيد الخدمات الرعائيّة وتقنين التدخّلات الطبيّة وأجهزة التنفّس لمصلحة الفئات العمريّة الأصغر سناً.

كل هذه الجوانب عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على معالجتها في إطار الاستراتيجية الوطنية التي أفردت محوراً خاصاً بعنوان "الوقاية من العنف ودعم كبار السن المعنّفين ومن هم في أوضاع الأزمات والنزاعات."

الإطار القانوني المرتبط بمواجهة التمييز على أساس العمر وحماية كبار السن :

لا يوجد في لبنان تشريع موحد أو نص قانوني خاص يرعي حقوق كبار السن وحمايتهم من شتى أنواع الإساءة وسوء المعاملة، إلا أن ذلك لا يعني خلو التشريعات من أحكام وبنود تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الشريحة من المجتمع، نستعرض أبرزها في ما يلي :

- القانون رقم ٢٩٣ تاريخ ٢٠١٤/٥/٧ المتعلق بحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري الذي يوفّر الحماية لكبار/ات السن على اعتبارهم/هنّ من أفراد الأسرة؛ وقد تمّ تعديله بموجب القانون رقم ٢٠٢٠/٢٠٤ بما يتيح تعزيز إطار الحماية للناجيات من العنف، مع الإشارة كذلك إلى صدور القانون رقم ٢٠٢٠/٢٠٥ (قانون تجريم التحرش الجنسي خاصة في أماكن العمل) الذي يعزز بدوره الإطار القانوني للحماية.

- القانون رقم ٢٧ الذي صدر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٠ والمتعلّق بإفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة، حيث أصبح بإمكان المضمونين المتقاعدين والذين سبق لهم أن إنتسبوا ٢٠ سنة إلى صندوق الضمان، المباشرة بالإستفادة من تقديمات فرع الضمان الصحي. وقد أصدر مدير عام الصندوق الوطني للضمان مذكرة رقم ٥٥٩ تاريخ ٢٤ تموز ٢٠١٧ وضع بموجبها دقائق تطبيق هذا القانون وذلك إعتباراً من ١/ ١٠/ ٢٠١٧ وإعتبر المدير العام للضمان أن هذا المشروع هو من أهم الإنجازات التاريخية لمؤسسة الضمان الإجتماعي وهو بأهمية الإنطلاقة الأولى لفرع ضمان المرض والأمومة في العام ١٩٧١.

- مشروع القانون رقم ٢٤٨ /٢٠٠٠ الذي يرمي إلى وضع نظام ضمان صحي إختياري للمسنين اللبنانيين يقضي بإنشاء قسم نظام ضمان صحي خاص بالمضمونين الاختياريين المسنّين لدى فرع ضمان المرض والأمومة في قانون الضمان الإجتماعي، على أن يحقق التوازن المالي لهذا النظام. وقد أشارت المادة التاسعة من هذا القانون إلى أن تحدد دقائق تطبيق أحكام هذا القانون، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، إلاّ أنّ هذا المرسوم لم يصدر ولم يطبّق القانون لحينه.

- مشروع التقاعد والحماية الإجتماعية الذي أحيل إلى مجلس النواب اللبناني من قبل الحكومة بالمرسوم رقم ١٣٧٦٠ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٥، تم درسه من قبل اللجان النيابية وأقرته اللجنة المشتركة بعد إدخال بعض التعديلات عليه وإحالته بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٧ الى المجلس لإقراره، أعيد المشروع من رئاسة المجلس النيابي الى اللجان المشتركة من ثم إلى اللجنة الفرعية لدراسته مجدداً على ضوء إعتراضات أصحاب العمل والعمال، لا سيما لناحية مطالبة أصحاب العمل بإدارة النظام الجديد من قبل مؤسسة عامة مستقلة ولناحية مطالبة العمال بضمانات من الدولة لحماية مدخراتهم. وفي العام ٢٠١٣ تم اقتراح مشروع قانون جديد، إستعاد معظم أحكام المشروع القديم مع بعض التعديلات، وقد إشتمل مشروع القانون الجديد على ابرز

٤٦.

التقديمات التالية : معاش تقاعدي للمضمون مدى الحياة ولعائلته بعد وفاته في حالات التقاعد والعجز والوفاة، وضمان صحي مدى الحياة لصاحب المعاش وافراد عائلته الذين هم على عاتقه، ولا زال هذا المشروع في اللجان النيابية.

الإطار السياسي والمؤسساتي المرتبط بمواجهة التمييز على أساس العمر وحماية كبار السن:

- تأتي وزارة الشؤون الإجتماعية ومعها الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية شؤون المسنين والتي يرأسها وير الشؤون الإجتماعية، من ضمن الجهات الحكومية الأساسية المعنية بالإستجابة وتوفير البرامج والمبادرات لكبار السن. وتنسجم هذه الإستجابة التي تقوم بها وزارة الشؤون الإجتماعية مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي تتعهد بـ "عدم إغفال أي أحد" وتسعى لتوفير الرفاه والصحة الجيدة والتكافؤ في الفرص والمساواة وتعزيز الشراكات بين الحكومة ومختلف القطاعات لتوفير الخدمات الأفضل لهم وتوفير الحماية والبيئة الدامجة لهم.

بحسب توصيات دراسة الإساءة لكبار السن المعدة في العام ٢٠١٧، لا تزال البرامج المتخصصة للإستجابة غير كافية رغم اهميتها وهناك حاجة ماسة لوضع مبادئ توجيهية وبوتوكولات لمساعدة العاملين على كشف ضحايا سوء المعاملة وسبل المساعدة والتدخل واجراء حلقات وبرامج تدريب ذات صلة، ووضع معايير وآلية عمل موحدة للمؤسسات المعنية باستقبال ضحايا العنف على أساس العمر ومرافقة ذلك مع خطة إعلامية لتعزيز الصورة الإيجابية لكبير السن وأهمية حمايته من شتى أنواع الإساءة والعنف وتعزيز وجود المدن الصديقة والداعمة له.

بالنسبة لباقة الخدمات المقدمة لكبار السن في لبنان من خلال وزارة الشؤون الإجتماعية:

* الخدمات الرعائية المقيمة المؤمنة من خلال ٣٠ مؤسسة رعائية متعاقدة مع الوزارة، و٤ مؤسسات خدمة مقيمة تابعة لمراكز خدمات إنمائية مرتبطة مباشرة بالوزارة.
* الخدمات النهارية الصحية والإجتماعية من خلال ٢٠٠ مركزاً للخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية، ومراكز نهارية مماثلة تابعة لجمعيات اهلية متعاقدة مع الوزارة وعددها ٢٦٥ جمعية وهيئة دينية، توفر باقة من الخدمات الصحية والإجتماعية من خلال المستوصفات و الأقسام الإجتماعية والأندية النهارية.

- الدراسات والأبحاث التي تبنى عليها السياسات والتدخلات ذات الصلة أبرزها:

* الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان التي سيتم إطلاقها خلال شهر نيسان المقبل -٢٠٢٠-٢٠٣٠
* دراسة معيارية للكشف عن قصور الذاكرة والقدرات الذهنية لدى كبار السن في لبنان القدرات الذهنية لكبار السن في لبنان -٢٠١٩-
* دراسة الأولويات الاجتماعية والإقتصادية لكبار السن في لبنان : سبل العيش بكرامة – ٢٠١٨-
* معايير ضمان جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات كبار السن في لبنان -٢٠١٧-
* دراسة الإساءة لكبار السن في لبنان- ٢٠١٧-
* دليل المدن الصديقة لكبار السن في لبنان (قيد التنقيح للإطلاق).

إشارة أخيراً إلى أن الوزارة تقوم حاليا بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدراسة لمراكز الإيواء الأمن التي تستقبل الناجيات من العنف بهدف وضع مجموعة من المعايير الدنيا الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في مراكز الإيواء التي تستقبل الناجيات من العنف.

٤٠٦